

منظمات الدفاع عن حرية التعبير تعرب عن قلقها إزاء الإعتداءات على وسائل الإعلام المستقلة في الجزائر

تدعو المنظمات الموقعة أدناه السلطات الجزائرية
الى وضع حد لتكاثر الإعتداءات على الصحفيين
ووسائل الإعلام الناقدة و جعل التشريعات الخاصة
بوسائل الإعلام تتماشى مع إلتزامات الجزائر
الدولية في مجال حقوق الإنسان ومع الضمانات التي
يكفلها الدستور .

اشتدت الهجمات على الصحفيين المستقلين
والمدافعين عن حقوق الإنسان على مدى الأشهر
الماضية في الجزائر، حيث شملت إعتقال إثنين من
كبار الموظفين في قناة تلفزيونية خاصة .

في ٢٤ يونيو/حزيران تم إيقاف مهدي بن عيسى،
مدير محطة تلفزيون مجمع "الخبر" الإعلامي (كا
بي سي) و زميله رياض حتروف.

و يعتقد أن هذه الإعتقالات لها علاقة ببيت برنامجين
ساخرين، "كي حنا كي الناس" و "ناس السطح"،
تناولا قضايا سياسية، إقتصادية و اجتماعية، بما في
ذلك مزاعم فساد ضد الرئيس الجزائري عبد العزيز
بوتفليقة الماسكة بزمام السلطة لمدة طويلة،
ومسؤولين آخرين في الحكومة.

بن عيسى و حتروف متهمان، وحسب تصريحات
محاميهما، بالتواطئ في سوء إستخدام النفوذ وتزوير
التصاريح حسب المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات
الجزائري. و في حال إدانتها سيواجهان أحكاما قد
تصل عشرة سنوات سجنا بالنسبة إلى التهمة الأولى

و ثلاثة سنوات بالنسبة إلى التهمة الثانية، حسب
التقارير المتوفرة .

مونيا نجاعي، موظفة بوزارة الثقافة و مسؤولة عن
منح التراخيص، تم هي الأخرى إيقافها بتهمة إساءة
إستعمال السلطة بموجب المادتين ٣٣ و ٤٢ من
القانون ٠٦ - ٠١ الخاص بالفساد و الذي يقضي
بأحكام تصل إلى ١٠ سنوات سجناً .

وتأتي هذه الاعتقالات بعد تنصيب أعضاء الهيئة
الجديدة لتعديل البث السمعي البصري، من قبل
رئيس الوزراء عبد المالك سلال في شهر يونيو/
حزيران، و المنبثقة عن قانون ٢٠١٤ الخاص
بالأنشطة السمعية البصرية الذي سلط، و بدون
موجب، على وسائل الإعلام السمعية البصرية في
البلاد شروط تسجيل مقيدة لحرية البث الاذاعي
والتلفزي .

قامت السلطات الأمنية بغلق الاستوديو حيث تم تصوير "كي حنا كي الناس" يوم ١٩ يونيو / حزيران و علّلت السلطات هذا الغلق بأن الاستوديو كان مستخدما من قبل قناة تلفزيونية مغلقة "أطلس تي في". علما أن قناة "أطلس تي في" قد أغلقتها الحكومة إثر مدهامة في سنة ٢٠١٤ . كما تم غلق قناة أخرى، "الوطن تي في" خلال سنة ٢٠١٥.

صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٨٩، و على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في عام ١٩٨٧ . كما أن التعديل الدستوري الجزائري لسنة ٢٠١٦ يضمن حرية الإعلام، دون رقابة . مسبقا

تنتمي قناة "كا بي سي" إلى مجمع
"الخبر الإعلامي"، الذي ينشر صحيفة يومية تحمل
نفس الإسم .

عارضت الحكومة الجزائرية مؤخرا بيع "مجمع
الخبر الإعلامي" إلى يسعد ربراب صاحب صحيفة
"الحرية" الناطقة بالفرنسية وأغنى رجل أعمال في
الجزائر، حسب تقارير صحفية، بتعلة تطبيق قانون
مكافحة الاحتكار، وذلك من أجل لإفساد عملية البيع
. أما حسب ما صرح به محامي ربراب وذكرته
منظمات محلية و دولية، فقد كان لقرار الحكومة
"دوافع سياسية".

أظهرت الأبحاث والتقنيات التي قامت بها منظمة
مراسلون بلا حدود و التي أتاحتها للعموم في
شهر مايو ٢٠١٦ أن أربعة فقط من أصل 58 قنوات
تلفزية خاصة تعمل في الجزائر "لديها في الواقع

الإذن للقيام بذلك. " هذه القنوات الأربع هي، "دزاير تي في"، "النهار تي في"، "الجزائر تي في" و "الشروق تي في"، "كلها معروفة بعدم نقدها للحكومة.

وفي هذا السياق، منعت قوات الأمن صحيفة "الوطن" المستقلة من الانتقال إلى مكاتبها الجديدة في الجزائر العاصمة يوم 23 يونيو، قائلة انها تفتقر الى "رخصة عمل". بينما يعتبر صحفيو "الوطن" أن هذا التدخل الأمني جزء من الثمن الباهظ الذي يدفعونه دفاعا على الصحافة الناقدة.

تؤكد المنظمات الموقعة ادناه تضامنها مع جميع الصحفيين المستقلين والعاملين في وسائل الإعلام المستهدفة بسبب أدائها لعملها في المنطقة العربية،
وتحث السلطات الجزائرية على:

- الإفراج بدون أي شرط عن مهدي بن عيسى،
رياض حتروف ومونيا نجاعي ، وإرجاع معدات
الإنتاج إلى "كا بي سي" حتى تستأنف عملها
بالكامل؛

- إنهاء اللجوء إلى الإجراءات الإدارية التعسفية
لحظر وتجريم حرية التعبير والصحافة المستقلة

- تعديل جميع التشريعات المستخدمة في تجريم
الإعلاميين بسبب قيامهم بعملهم، والتي لا تتماشى مع
الدستور المنقح في بداية السنة الجارية، والقانون
الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة 19 من
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

موقعة من قبل

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

منظمة المادة 19

لجنة حماية الصحفيين

الجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان في
تونس

الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان
الحرية الآن، المغرب
منظمة "فري براس أنلميتد" (صحافة حرة بلا
حدود)

منظمة "فرونت لاين ديفنדרز (مدافعو الخط
الامامي)

دعم الإعلام الدولي

المعهد الدولي للصحافة

ليبيا المستقبل، مركز الإعلام والثقافة

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

نواة، تونس

الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية

مركز تونس لحرية الصحافة

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية، تونس

الرابطة العالمية للصحف وناشري الأنباء

جمعية عائلات المختفين في الجزائر

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان